

حوصلة لفعاليات الندوة العلمية حول الحلول الممكنة لتجاوز الصعوبات المالية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021.

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية ندوة علمية يوم الاثنين 09 نوفمبر 2020 بمشاركة عدد من الخبراء في المجال الاقتصادي والمالي للتباحث حول الحلول الممكنة لتجاوز الصعوبات المالية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021.

وافتح الجلسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب الذي أكد على حرص البرلمان على إتمام النظر في المشاريع المعروضة عليه والمصادقة عليها في الأجل الدستورية والمساهمة في تعديل الصيغة المعروضة من الحكومة. كما ثمن مبادرة لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتنظيم هذه الندوة المهمة وتشريك أهل الخبرة والتجربة لإبداء الرأي والمشورة وتعميق النظر. وأكد أن البلاد تمر بوضع مالي واقتصادي صعب مرده بالأساس التهديد الصحي الخطير الناجم عن الحالة الوبائية وتداعياتها الجسيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين ووضع المالية العمومية الصعب والحاجة لتعبئة الموارد الضرورية لدعم الاقتصاد والعائلات وتمويل ميزانية الدولة في ظل انحسار النشاط الاقتصادي والصعوبات الهيكلية وتنامي المطالبية والاحتجاجات وتراجع قيمة العمل والإنتاج.

وفي تدخله، أفاد رئيس اللجنة أنّ البلاد في حاجة لحلول عملية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من خلال الحد من نزيف المالية العمومية التي أصبحت تهدد الأمن القومي لعدة أسباب هيكلية ونتيجة لتراكمات سياسات خاطئة. ودعا إلى ضرورة التأسيس لحوار اجتماعي واقتصادي حقيقي من خلال هذه الندوة لإيجاد حلول للأزمة الراهنة لبناء مستقبل وفق معايير علمية وبناءة. ثم تناول السادة الخبراء الكلمة.

وبين السيد حسين الديماسي أنّ الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد تحتم اعداد إصلاحات هيكلية للمالية العمومية يتم تفعيلها بصفة تدريجية مؤكدا أنّ القرارات ستكون صعبة وجريئة باعتبار وأنّ العمل سيكون مرتكزا على ترشيد النفقات وصعوبة جلب الموارد سواء من الداخل أو من الخارج. واعتبر أنّه لتجاوز أزمة العجز المالي في إطار مشروع قانون المالية التعديلي، يمكن التفاوض مع الاتحاد العام التونسي للشغل لتأجيل الزيادات في الأجور إلى جانب التفاوض مع المزودين لتأجيل خلاصهم في هذه الفترة إضافة إلى التفاوض مع أهم المقرضين الدوليين في إطار الدبلوماسية الاقتصادية لإعادة جدولة الديون.

ثم تناول الكلمة السيد توفيق بكار الذي اعتبر أن من أهم أسباب هذه الأزمة هو عجز الميزانية على المساهمة في تحقيق التنمية وتحسين موارد العيش، بل أصبحت ميزانية توسعية تمثل حوالي 46% من الناتج المحلي الخام وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العادية في حدود 30% إضافة إلى تقلص إمكانيات التمويل وتراكم في الدين العمومي ونقص في نسبة التنمية التي أصبحت تمثل 13% من الناتج المحلي الخام مشيراً إلى غياب الرؤية وعدم ترشيد النفقات.

وعرّج على ضرورة المحافظة على استقلالية البنك المركزي التونسي لأن غياب ذلك يتسبب في تدهور التقييم السيادي وصعوبة الخروج على الأسواق العالمية، مشيراً إلى أنّ هامش الإصدارات spread قد ارتفع من 900 نقطة إلى 1100 نقطة من جراء الأزمة الحالية وخاصة منها المتعلقة بالارتفاع غير المسبوق لعجز الميزانية في إطار مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

واقترح أن يتم اعداد برنامج إصلاحي متكامل يتركز في جانب أول على ضخ منسوب من الثقة من خلال الحد من شيطنة الادارة وإعادة النظر الى الجوانب اللوجستية والحد من التعطيلات المتعلقة بها ومواصلة دعم المؤسسات المتضررة من الأزمة الوبائية. وشدّد على ضرورة اصلاح الإدارة وإعادة تأهيل وتوظيف الأعوان العموميين من خلال أسس علمية ومضبوطة إلى جانب التأكيد على أهمية الميزانية حسب الأهداف وإصلاح هيكلية للمؤسسات العمومية الهامة وتخصيص بقية المؤسسات وتوجيه موارد هذا التخصيص لتحسين وضعية المؤسسات العمومية الكبرى. كما تطرق إلى أهمية مراجعة منظومة الدعم وتوجيهها إلى مستحقيها.

ولدى تدخله بيّن السيد حبيب كراولي أهمية اعداد رؤية استشرافية لصياغة التصورات والحلول وفق منهجية صحيحة وذلك أساسا عبر اعداد مخطط خماسي تشاركي معتمد على الانتقال الطاقى والرقمي والبيئي. واقترح عددا من الحلول للضغط على النفقات على غرار إلزام الوزارات للتقليص من ميزانيات تصرفها بنسبة 15% باستثناء الوزارات المكلفة بالتربية والعدل والثقافة والصحة وهذا من شأنه أن يمكن من الاقتصاد في النفقات بمبلغ يمثل حوالي 3.5 مليار دينار مشيراً إلى أهمية مراجعة دعم المواد الأساسية وتوجيهه إلى مستحقيه.

وتطرق إلى أهمية تعزيز الثقة بين المتدخلين الاقتصاديين والدولة وما يمكن أن ينجر عنه من تحسين في مناخ الأعمال. واقترح الاعتماد على قرض رقاعي موجه للتونسيين بالخارج لتعزيز ثقتهم في البلاد ليساهموا في هذه العملية الإصلاحية. كما أفاد أنّه من غير المجدي أن يكون للدولة مساهمات بسيطة في بعض المؤسسات المالية خاصة لا تمسح لها بأخذ القرار معتبرا أنّ هذه المساهمات تتسبب في التشتيت من دون جدوى ومردودية، لذلك يجب على الدولة أن تتخلى على هذه المساهمات وتوجيه الموارد المتأتية منها في إطار صناديق مختصة لتمويل برامج إعادة الهيكلة.

من جهته اعتبر السيد عبد الباسط الصماري أنّ انعدام الرؤية الحقيقية راجع أساسا لعدم مصارحة الشعب بحقيقة المؤشرات الاقتصادية والأرقام على غرار العجز التجاري والمبالغ المتعلقة بالتهريب. وأكد على أهمية توجيه الدعم المباشر للمنتجين المحليين على أسس علمية وعادلة، هذا بالإضافة إلى تنقيح

قانون البنوك وإعادة النظر في جدوى صندوق الودائع والأمانات وتأسيس بنك للخزينة اعتمادا على مكاتب البريد التونسي المتواجدة في أغلب معتمديات البلاد، هذا إلى جانب مراجعة بعض الجوانب المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر والإصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية. وأضاف أنه يكمن الحد من إشكاليات السيولة من خلال آلية المقاصة لتقليص حجم الديون المتراكمة بين المؤسسات العمومية.

إثر ذلك أحييت الكلمة إلى السيد توفيق الراجحي الذي تطرق إلى أهمية الشروع في التفاوض مع صندوق النقد الدولي مما سيساهم في التقليص من حجم الإصدارات وتيسير عملية الخروج على السوق المالية العالمية والمساهمة في تعزيز فرض إيجاد موارد خارجية من مؤسسات التمويل العالمية إضافة إلى الزامية الشروع في الإصلاحات الهيكلية عند التعامل مع هذا الصندوق العالمي.

وأكد على ضرورة اعداد مخطط نفقات على المدى المتوسط وتحويل الديون قصيرة المدى إلى ديون طويلة المدى واعداد برنامج إصلاحي مركّز على الاقتصاد الكلي ومراجعة منظومة الدعم في المواد الأساسية وتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي في اتجاه منح الدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض لتمويل العجز الظرفي والتسريع في إيجاد حلول لدفع مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي بما يمكن من خلاص مستحقات المستشفيات العمومية وتحسين المنظومة الصحية.

من جهته تعرّض السيد فاضل عبد الكافي إلى انعدام الرؤية الإصلاحية للدولة من خلال عدم الترشيد في النفقات وعدم إيجاد حلول هيكلية للحد من تدهور المؤسسات العمومية وعدم توجيه الدعم إلى مستحقيه خاصة بالنسبة للمواد الأساسية والمحروقات. كما أكد على أهمية اعداد منوال تنمية ليكون الركيزة الأساسية لإعداد رؤية استشرافية للدولة. وعرّج على أهمية الحد من التعطيلات الإدارية والبيروقراطية في التعاملات الاقتصادية للتشجيع على الاستثمار.

واختتم السيد رضا شلغوم سلسلة التدخلات، حيث تطرق إلى أهمية أن يكون للحكومة حزام سياسي قوي ومجتمع مدني متفهم لهده الوضعية الصعبة لكي تستطيع أخذ القرارات اللازمة في إطار الإصلاح الهيكلي للمالية العمومية. وأكد على ضرورة التخطيط الاستشرافي للدولة لتعزيز منسوب الثقة بين المتدخلين الاقتصاديين ودفع الاستثمار، هذا إلى جانب مراجعة الدعم بصفة تدريجية وإصلاح الوظيفة العمومية والحد من التعطيلات المتعلقة بتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى خاصة منها المتعلقة بالمستشفيات.

وتعرّض إلى أهمية الإحاطة بالفئات الهشة الذين خسروا مواطن الشغل بسبب هذه الأزمة الوبائية وذلك في إطار الاقتصاد التضامني وقانون التمويل التشاركي. واعتبر أنّ الشروع في التفاوض مع صندوق النقد الدولي سيساهم في تيسير الخروج على الأسواق العالمية. وأفاد أنّ دعم الموارد الجبائية للدولة رهين تأهيل مصالح الجباية في إطار قانوني متكامل.

ثم تم فتح باب النقاش، حيث بيّن النواب أن المؤشرات التنموية والاقتصادية في تقلص متواصل دون أن تتوفر إصلاحات جديدة بسبب تأزم الوضع السياسي بما أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. واعتبروا أن هذا الوضع لا يخول استقطاب مستثمرين ولا يمكن من الرفع من نسبة النمو وخلق الثروة. وجدّدوا تأكيدهم أن الوضعية الصعبة للمالية العمومية هي نتاج تراكم عديد السنوات إضافة إلى غياب رؤية وتوجه واضح وسوء حوكمة في شتى المجالات. وأشار أحد النواب إلى إشكال اقتصاد الربيع وسيطرة أقلية على مفاصل الاقتصاد التونسي.

وأشار بعض النواب أن ما تم طرحه من حلول من قبل عدد من الخبراء تم تداولها حتى قبل الثورة ولم تجد طريقها إلى التنفيذ إلى حد الآن على غرار توجيه الدعم إلى مستحقيه. واعتبر بعض آخر أن الدولة هي التي تكبّل الإصلاح من خلال قوانين تجاوزها الزمن إضافة إلى عدم اضطلاع البنوك بدورها في تمويل المشاريع وغياب تدخل صندوق الودائع والأمانات.

وشدّد أغلب النواب على ضرورة تغيير منوال التنمية المعمول به حالياً الذي لا يمكن من خلق الثروة ولا يحد من البطالة معرجين على غياب رأس المال في تونس إضافة إلى غياب الجرأة والشجاعة والمصالحة.. واعتبر بعض النواب أن البلاد بحاجة إلى سياسة تقشف وإلى مزيد ترشيد النفقات.

هذا ودعا أغلب النواب إلى تنظيم حوار وطني اقتصادي اجتماعي تحت إشراف لجنة المالية والتخطيط والتنمية للتباحث حول السياسات التي يجب اتباعها لإصلاح المالية العمومية على المتوسط والبعيد وإيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة على غرار منظومة الدعم وهيكلية المؤسسات العمومية وغيرها.